

سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)

بن عزة جلييلة طالبة دكتوراه جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص:

يدرس هذا البحث العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2014 باستخدام أسلوب تحليلي، وكانت نتيجة الدراسة أن سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها على ضبط الكتلة النقدية فقط.

Résumé :

cette recherche examine la relation entre les changements de taux d'intérêt réel et la croissance économique en Algérie durant la période 2006-2014, en utilisant la méthode d'analyse, et a été le résultat de l'étude a déclaré le taux d'intérêt en Algérie moins efficace pour influencer l'activité économique, que leur rôle se limite a seulement ajuster la masse monétaire.

تمهيد

إن من بين ما اهتمت مختلف النظريات النقدية بدراسته سعر الفائدة، سواء في تحديد مفهومه أو طرق قياسه، ناهيك عن مدى أهميته ودوره ومدى تأثيره في النشاط الاقتصادي، كما يعتبر سعر الفائدة متغير محوري في بناء و عرض النظريات النقدية المختلفة على مراحل تطورها. إن تحرير سعر الفائدة بات أمر ضروري وحيوي لعمليات الاقتصاد الكلي، وأمر لا مفر منه في تحقيق كفاءة ونجاعة عمليات التكيف والتغيرات الهيكلية التي تقترن بعملية الإصلاح في الأنظمة المالية والنقدية. في حين انتهى الكثير من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين في دراساتهم إلى أن سعر الفائدة هو سبب المشاكل و الأزمات الاقتصادية التي انتابت و حلت بالدول المتخلفة، وبالتالي بات استعمال أداة سعر الفائدة

في التأثير على النشاط الاقتصادي من الأدوات المهدئة و المسكنة، بل ذهب بعضهم إلى القول صراحة بضرورة إلغاء و إبعاد هذه الأداة، والبحث عن بدائل أخرى تكون أكثر نجاعة و ملائمة. و السؤال المطروح في هذا الشأن هو: ما هي أهمية و فعالية سعر الفائدة الحقيقي في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و الإجابة على هذا السؤال تكون من خلال المحاور التالية:

- تعريف سعر الفائدة
- سعر الفائدة في الفكر الاقتصادي
- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
- مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر
- تأثير تغير سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014).

1- تعريف سعر الفائدة:

يورد الاقتصاديون مجموعة تعريفات لسعر الفائدة جوهرها " الفائدة هي السعر النقدي لإستعمال الأموال القابلة للإقراض".¹

و كذلك توجد تعاريف متعددة لسعر الفائدة تبعا لمبررات استخدامه، فهو ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل، و بمعنى آخر فإنه يقيس ثمن السلع و الموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم، و بالتالي فهو ثمن مثل أي ثمن غيره يتحدد بالعرض و الطلب.²

- فسعر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يوفق و يربط بين المقرضين و المقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقرض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقرضة لفترة زمنية محددة، و يأخذه المقرض كإيراد من القروض التي يمنحها، حيث أنه إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض.³

2- سعر الفائدة في الفكر الاقتصادي:

1-2- سعر الفائدة في التحليل الكلاسيكي:

أ- تحديد سعر الفائدة حسب نظرية كمية النقود: طبقا لنظرية كمية النقود يتحدد سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الادخار والاستثمار، وعليه يرى التقليديون أن الفائدة كأى ثمن تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، أي عرض راس المال (الادخار) والطلب على راس المال (الاستثمار)، ويتكفل

سعر الفائدة تلقائيا بتحقيق التوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة في الادخار. وعلى ذلك فسعر الفائدة يقع أيضا تحت تأثير قوى السوق عند ذلك الحد الذي تصبح فيه كمية الاستثمار عند سعر فائدة معين معادلة لكمية الادخار عند هذا السعر والتي بموجبها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار دون الأخذ بعين الاعتبار الدخل لافتراض ثباته عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

ب- تحديد سعر الفائدة حسب نظرية الأرصدة القابلة للإقراض: تعتبر نظرية الأموال القابلة للإقراض تحديثا لنظرية كمية النقود التقليدية فهي تحاول أن تضع نظرية لسعر الفائدة ترتبط بالسوق الائتمانية التي تتعلق بعمليات الإقراض والاقتراض المصرفي .

والنتيجة التي تريد نظرية الأرصدة القابلة للاقتراض أن تصل إليها هي أن الزيادة في الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي يترتب عليها زيادة أكبر في عرض النقود، ومن ثم زيادة في الأرصدة النقدية، وتبعاً لذلك ترى هذه النظرية أنه يمكن إحداث زيادة في عرض الأموال القابلة للإقراض، دون أن يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة في حجم الادخارات، باعتبار أن مصدر الزيادة في الأرصدة النقدية هو نشاط المصرف المركزي (نقود ورقية) والمصارف التجارية (نقود كتابية) عن طريق عملية اشتقاق النقود، ومن خلالها التوسع في منح الائتمان دون أن يكون للأفراد ورجال الأعمال دور في هذه الزيادات ولما كانت العلاقة بين سعر الفائدة وعرض الأموال القابلة للإقراض هي علاقة طردية، هذا من شأنه أن يحول الادخار إلى اكتناز، أي أن المدخرين يفضلون الاحتفاظ بنقودهم بصورة سائلة خارج تداول الجهاز المصرفي للانخفاض الشديد في سعر الفائدة. أما في حالة زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض (الاستثمار) مع ثبات العرض، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التحفيز على الادخار فيرتفع هذا الأخير، وتنخفض أسعار الفوائد إلى مستوى التوازن.⁴

2-2- سعر الفائدة في التحليل الكينزي: حسب كينز فمعدل الفائدة دالة للتفضيل النقدي، فكلما ازداد التفضيل النقدي كلما ارتفع ثمن التخلي عن السيولة (ارتفاع معدل الفائدة)، وكلما قل التفضيل النقدي لدى الأفراد كلما انخفض معدل الفائدة (إذا بقيت الكميات النقدية على حالها)، و عليه فارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة هو خير مقياس لدرجة التفضيل النقدي لدى الأفراد، و تمثل

السيولة النقدية لدى الأفراد جانب الطلب، بينما تكون الكميات النقدية (أوراقا نقدية كانت أو نقودا مساعدة أو إئتمانات) جانب العرض.

و يتحدد معدل الفائدة بعرض و طلب السيولة النقدية، أي يتحدد في سوق حر في مستوى يتوازن عنده الطلب على النقود مع عرضها، فان طلب النقود هو طلب الاحتفاظ بأرصدة من النقود الحاضرة، و مكونات طلب النقود يمكن تقسيمها إلى طلبين رئيسيين هما:

1- طلب النقود كوسيط في التبادل (أرصدة نقدية عاملة).

2- طلب النقود كمخزن للثروة (أرصدة نقدية عاطلة).

أما فيما يتعلق بعرض النقود، العرض الذي تحدده السلطات النقدية و التي تتمثل بالبنك المركزي، فهذا العرض يتحدد بعيدا عن تغيرات سعر الفائدة، كالإصدار الجديد أو كهيئة نقود ائتمانية أو غيرها من وسائل الدفع، و يترتب على ذلك أن عرض النقود في الاقتصاد يكون عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة⁵.

من هنا فان سعر الفائدة التوازني يتحدد بعرض النقود (الودائع الجارية مضافا لها الكمية النقدية التي في التداول) و طلب النقود (تفضيل السيولة)، حيث يتجه تفضيل السيولة (طلب النقود) للزيادة مع انخفاض سعر الفائدة و إلى الانخفاض مع ارتفاعها، بافتراض ثبات عرض النقود في الأجل القصير، إذ أخذنا بعين الاعتبار أن سعر الفائدة يتجه عكسيا مع الكمية النقدية المعروضة، و طرديا مع تفضيل السيولة، فان أي تغير في عرض النقود سيعمل على تغيير في أسعار الفائدة، فإذا حدثت زيادة في الكمية المعروضة من النقود سينتقل منحى العرض إلى اليمين فينخفض سعر الفائدة مع ثبات الطلب على النقود و العكس بالعكس، و عليه سيتحدد سعر الفائدة التوازني وفقا للنظرية الكينزية بالتفاعل بين عرض النقود و الطلب عليها⁶.

3-2- سعر الفائدة في التحليل المعاصر: يعبر منحنى IS عن $Investment = Savin$

g أي أن الاستثمار = الادخار، و يتضمن ذلك تحقيق التوازن في سوق السلع و يعرف بأنه: المحل الهندسي للتوليفات المختلفة من الدخل الحقيقي و سعر الفائدة التي تحقق توازن سوق السلع، أو يتساوى عندها الادخار مع الاستثمار

أن منحنى IS سالب الميل كما يوضح الشكل 1، حيث يوضح وجود علاقة عكسية بين الدخل الحقيقي و سعر الفائدة، و يرجع ذلك إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، الأمر

الذي يتطلب كذلك تخفيض الادخار للوصول إلى وضع توازني جديد، و هذا يعني انه يجب أن ينخفض الدخل الحقيقي و من ثم ينخفض الادخار لأنه دالة طردية في الدخل، و ذلك من اجل الاحتفاظ بالتوازن في سوق السلع، يعني هذا أن ارتفاع سعر الفائدة يستلزم مستوى أقل من الدخل الحقيقي لضمان استمرار تحقيق التوازن في سوق السلع.⁷

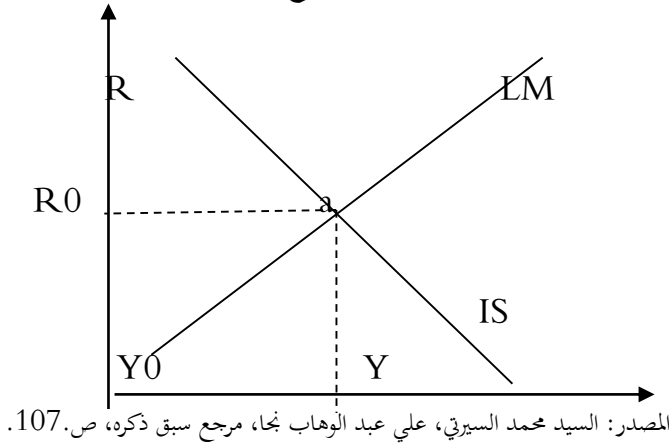
و يعبر منحني LM عن $Liquidity = Money$ أي أن تفضيل السيولة = النقود و يتضمن ذلك تحقيق التوازن في السوق النقدي عندما يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية التي يرغبون في الاحتفاظ بها

و يعرف منحني LM بأنه الحل الهندسي للتوليفات المختلفة من الدخل الحقيقي و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في السوق النقدي، أو يتساوى عندها الطلب على النقود مع عرض النقود و نوضح ذلك من خلال الشكل 1.

و نلاحظ من الشكل أن منحني LM موجب الميل، حيث يوضح وجود علاقة طردية بين الدخل الحقيقي و سعر الفائدة، و يرجع ذلك إلى أن ارتفاع أو زيادة الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافعي المعاملات و الاحتياط، و من ثم يحدث فائض طلب في السوق النقدي، و لكي يتحقق التوازن يجب أن يرتفع سعر الفائدة كذلك، و هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بدافعي المضاربة و الاحتياط، سوف يؤدي ذلك إلى امتصاص فائض الطلب على النقود، و بالتالي فإن ارتفاع الدخل القومي الحقيقي يستلزم مستوى أعلى من سعر الفائدة، لضمان استمرار تحقيق التوازن في السوق النقدي.⁸

وفقا للنظرية الحديثة في سعر الفائدة فإن تقاطع منحني IS مع منحني LM إنما يحدد سعر الفائدة، حيث أن منحني IS يمثل موضع التوازن في القطاع الحقيقي، بينما منحني LM يمثل وضع التوازن في القطاع النقدي

الشكل 1: نموذج IS-LM



إذن حسب الشكل فإن سعر الفائدة هو r_0 والذي يتحدد بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM عند النقطة a، وعند هذه النقطة فإن الدخل و سعر الفائدة تكون العلاقة بينهما حيث:

- الاستثمار و الادخار في حالة توازن.
- طلب النقود في حالة توازن مع عرض النقود.

و تجدر الإشارة إلى أن منحنى IS هو مرّن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا، و غير مرّن لسعر الفائدة عند مستويات الدخل السفلى، بينما المنحنى LM فهو غير مرّن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا، كما أنه غير مرّن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل السفلى.

و بعد التوصل إلى التوازن الكلي العام، و تحديد سعر الفائدة و مستوى الدخل باستخدام منحنيات IS, LM أصبح من السهل تبيان أثر انتقال منحنيات IS, LM على تحديد سعر الفائدة كالتالي:

- مع افتراض ثبات منحنى LM فانتقال منحنى IS إلى اليمين (نتيجة زيادة في الإنفاق الحكومي أو تفاؤل المستثمرين مثلا) فإن الدخل يرتفع و كذلك سعر الفائدة.
- عندما يكون منحنى IS ثابت فانتقال منحنى LM إلى اليمين (نتيجة زيادة في مقدار المعروض من النقود و انخفاض في دالة التفضيل النقدي مثلا) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل و انخفاض سعر الفائدة.⁹

3- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

3-1- تعريف النمو الاقتصادي: توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، حيث يمكن تعريفه بأنه

الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.¹⁰ و هو أيضا عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، و الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.¹¹

3-2- أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو كما يلي:

1- النمو الاقتصادي الموسع (la croissance extensive): يتمثل في كون نمو الدخل يعادل

نمو السكان، و عليه فإن الدخل الفردي ساكن.

2- النمو الاقتصادي المكثف (la croissance intensive): في هذا الصنف يفوق نمو

الدخل نمو السكان و بالتالي فإن الدخل الفردي يزداد.

و عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الانقلاب، و ذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.¹²

3-3- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: و تتمثل فيما يلي:

أ- رأس المال المادي: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه لأجل الإضافة إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، لا بد للمجتمع أن يمتنع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي لتحويل جزء من الدخل للأغراض الاستثمارية.¹³

ب- رأس المال البشري: لا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم و التدريب فقط، بل يعتمد كذلك على مقدار الخدمات الصحية و الاجتماعية التي تعمل على بناء و صيانة رأس المال البشري. إن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان، و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، و لذلك فإن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن تتوازن و تتواءم مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ج- مدى توافر الموارد الطبيعية: و هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه و تعالى، و هي تتكون من الأرض و ما عليها وما بداخلها مثل: البترول و المعادن و

الغابات و الأسماك و غيرها، فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى.¹⁴

د- التخصص والإنتاج الواسع (الكبير): إن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل، و يتحدد هذا الأخير بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا فان تقسيم العمل سيكون أقل، و بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي و ليس من اجل السوق، أما إذا توسع حجم السوق و ازداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج و تقليل التكاليف.

هـ- معدل التقدم التقني: من بين العوامل النوعية التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي معدل التقدم التكنولوجي، و يعني هذا السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان، حيث أن التقدم التكنولوجي يشمل أكثر من مجرد ظهور الاختراعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و تطوير و اكتشاف موارد أخرى جديدة.¹⁵

3-4- قياس النمو الاقتصادي: هناك مؤثران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي:

أ- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي: يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية عادة تكون سنة، و يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع و الخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية و ليس بالقيمة النقدية، لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي.¹⁶

ب- متوسط الدخل الحقيقي للفرد: تكمن أهمية قياس نمو متوسط الدخل الحقيقي الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان، و يعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه . و على الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد فإنه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي، باعتباره مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فضلا عن ذلك فإن زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.¹

4- مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر:

و قد شهد تطور سعر الفائدة في الجزائر ثلاثة مراحل هي:

4-1- مرحلة ثبات أسعار الفائدة (1962-1986): امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال

إلى غاية أزمة النفط 1986 ، فكانت سياسة أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر ، مطابقة تماما لمنطق اقتصادي مركزي مخطط ، حيث كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا، دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال أو لمدودية الأموال المقرضة، فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات عمومية) الحصول على قروض بأقل تكلفة، لغرض تكوين قاعدة اقتصادية ضرورية لتنمية البلاد.

4-2- مرحلة التحرر التدريجي لسعر الفائدة (1986-1989): في سنة 1986 صدر قانون

بنكي جديد، يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين ، ولكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي وضمان توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض حيث عمدت السلطات النقدية الجزائرية إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية بين مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية إلى جانب التفريق التقليدي بين فترات تحصيل القروض.

4-3- مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990- إلى يومنا): و منذ 1990 تاريخ

صدور قانون القرض و النقد، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره و أهميته ، فمكّنه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و أداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ و أسس ليبرالية، و قد مست هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (62-1986)، و تطبيقا لنموذج "ماكينون و شو و فراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي و القاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من أجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو

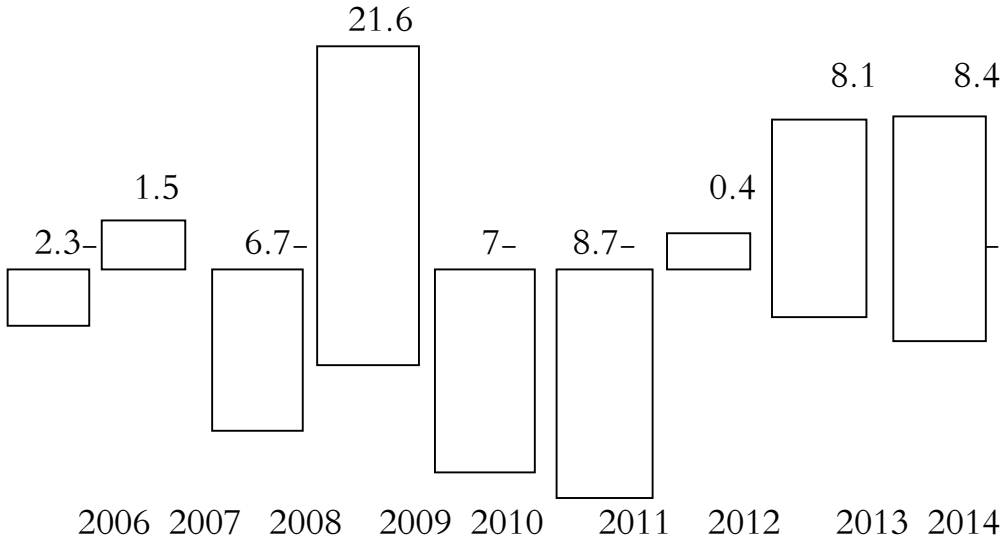
الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و الحد من ظاهرة التضخم و الوصول به إلى معدل معقول و مقبول، كما هو شأن الدول المتقدمة.

5- تأثير تغير سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014):

سنقوم بتحليل تأثير تغير سعر الفائدة الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك بإعتباره مؤشرا يمكن الاعتماد عليه لقياس النمو الاقتصادي في الجزائر.

5-1- تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014): و يمكن إيضاح تطور سعر الفائدة الحقيقي من خلال الأعمدة البيانية التالية:

الشكل 1: تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)¹⁸



من خلال الشكل نلاحظ أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالبا خلال سنة 2006 حيث بلغ -2.3% أما سنة 2007 عاد ليرتفع ليلبلغ 1.5% ثم عاد لينخفض مرة أخرى سنة 2008 فبلغ -6.7% و في سنة 2008 شهد إرتفاع غير مسبوق حيث بلغ 21.6% ليعود للانخفاض مرة أخرى سنتي 2010 و 2011 حيث بلغ على التوالي -7.0% و -8.7% ، ثم عاد ليرتفع

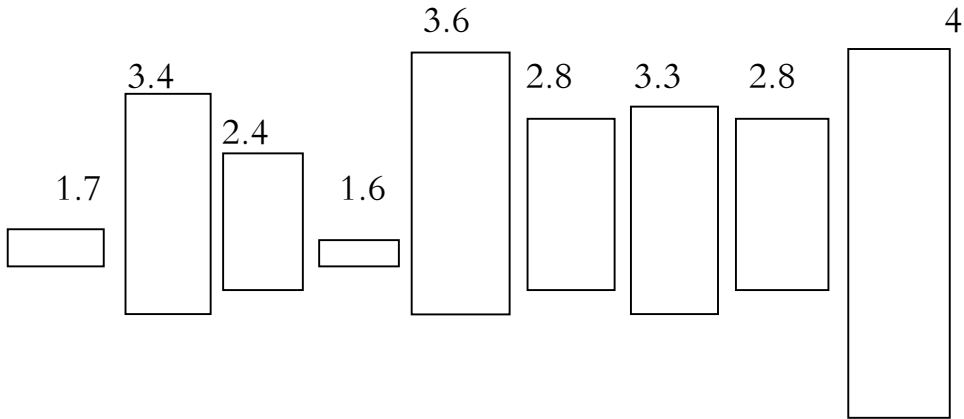
خلال السنوات الثلاث التالية 2012 و 2013 و 2014 فبلغ على التوالي 0.4% و 8.1% و 8.4%.

5-2- تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014):

ويمكننا تتبع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من خلال الأعمدة البيانية التالية:

الشكل 2: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-

2014)



2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014

نلاحظ من خلال الشكل 2 أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سجل نموا متواصلا خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2006 سجل نمو بمعدل 1.7% أما سنة 2007 فقد زاد معدل النمو و بلغ 3.4%، أما خلال سنتي 2008 و 2009 فقد شهد نموا بمعدل 2.4% و 1.6% على التوالي، أما سنة 2010 فقد بلغ معدل النمو 3.6% و خلال سنة 2011 بلغ معدل 2.8% و في سنة 2012 بلغ معدل 3.3% ثم في سنة 2013 سجل نموا بمعدل 2.8% أما في سنة 2014 فقد سجل نموا مرتفعا مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ معدل النمو 4%.

5-3- تأثير تغير سعر الفائدة الحقيقي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال

الفترة (2006-2014): يمكننا من خلال تحليل تطورات سعر الفائدة الحقيقي و نمو الناتج المحلي الإجمالي الوصول إلى النتائج التالية:

- 1- خلال سنة 2009 سجل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي و هو راجع إلى امتداد تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري.
 - 2- أما في السنوات التي سجل فيها ارتفاع للناتج المحلي الاجمالي فهو يعود إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بالإضافة الى تحقيق استقرار مالي خارجي.
 - 3- تعتبر سعر الفائدة في الجزائر أداة قليلة الفعالية للسياسة الاقتصادية، و وسيلة غير أساسية لمتخذي القرار، بحكم طبيعة القطاع المالي و المصرفي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
 - 4- سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها على ضبط الكتلة النقدية فقط.
- الخاتمة:**

احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر النقدي و المالي على مر العصور، و كان ذلك تزامنا مع ظهور و تطور النقود. حيث تناولت النظريات المختلفة الدور الأساسي الذي يلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين و المستثمرين، و أداة تعتمد عليها البنوك المركزية في ضبط الكتلة النقدية و التأثير على حجم الائتمان، و قد شهد العالم مع بداية الثمانينات تحولات اقتصادية على جانب كبير من الأهمية، حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحررية على مستوى النظام المالي و المصرفي، و كان سعر الفائدة من أهم المحاور التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين في إطار ما يسمى بسياسة التحرير المالي، و ذلك أن من شأن تحرير سعر الفائدة ضمان أفضل توزيع للدخول، الأمر الذي يسمح بزيادة الادخار مع أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية، و بالتالي معدل أعلى للنمو الاقتصادي.

و لكن نجد أن سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر لها آثار تكاد تنعدم على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي، أما على المستوى الداخلي فنجد أن لها دور معتبر فقط في ضبط الكتلة النقدية، و بهذا تبقى سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، و ذلك راجع للأسباب التالية:

- غياب استراتيجية واضحة من طرف السلطات الوصية في خلق مناخ استثماري ينسجم مع مبدأ المنافسة نتيجة عدم استقرار القوانين و التشريعات.

- المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في النظام المالي، التي أدت إلى محدودية دور السوق في تحديد الأسعار الحقيقية لمختلف الأصول النقدية و المالية.
- محدودية النظام المالي في وضع استراتيجية ملائمة في تحديد أسعار الفائدة التي تسمح بتعبئة الادخار مع أحسن توزيع للموارد، و هذا يعود إلى انعدام المنافسة في القطاع المصرفي.

التوصيات و المقترحات:

- 1- إعطاء فرصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجهاز المصرفي، مع تمكين و تقوية نظام الرقابة و الاشراف المصرفي من أجل تقوية روح المنافسة في إطار الشفافية.
- 2- العمل على تفعيل السوق المالية من خلال إدراج شركات القطاع الخاص و تسهيل إجراءات طرح أسهمها للاكتتاب العام عن طريق البورصة.
- 3- العمل على تحسين كفاءة الجهاز الانتاجي و يستجيب لتغيرات الطلب الكلي، من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العملية الانتاجية.
- 4- العمل على توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تحسين البيئة التشريعية و تقديم بعض المزايا و الاعفاءات الضريبية و الجمركية و محاربة البيروقراطية و الرشوة و الفساد.

آفاق البحث: يبقى هذا الموضوع يثير الكثير من التساؤلات نذكر من بينها:

- 1- أثر تغير سعر الفائدة على الاستقرار المالي و المصرفي.
- 2- سياسة تحرير سعر الفائدة و آثارها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 3- دراسة مقارنة بين سياسة سعر الفائدة و البديل الإسلامي في تعبئة الموارد.

قائمة الهوامش:

- ¹ حسن مسعود، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة، دار المعارف، بيروت، ط1، 2001، ص.214.
- ² توماس ماير، جيمس دوسميري، روبرت ألبر، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، ط1، 2002، ص.352.
- ³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي دراسة مقارنة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ط1، 2008، ص.151.
- ⁴ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص227-ص231.

- ⁵ رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، ط2006، 1، ص.147.
- ⁶ سمير فكري نعمة، مرجع سبق ذكره ، ص.52.
- ⁷ السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، (الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، ط1، 2008)، ص.ص.105،106.
- ⁸ السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ، ص.ص.103،104.
- ⁹ سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص.575.
- ¹⁰ Jean Arrons, Les théories de la croissance, Paris édition du seuil, 1999, p.9.
- ¹¹ محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، ط2، 2013، ص.343.
- ¹² Jaques Brasseul, Introduction à l'économie du développement, édition Armond Colin, Paris, 1993, p13.
- ¹³ Denise Flouzat, Christian De Boissieu, Economie contemporaine « croissance, mondialisation et stratégies économique », Presses Universitaire De France, 2006, P.69.
- ¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي و كلي للمبادئ"، الدار الجامعية للنشر، الأردن، 2001، ص.ص.470،471.
- ¹⁵ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص.273.
- ¹⁶ الهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2013، ص.58.
- ¹⁷ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص.64.
- ¹⁸ www.bank of Algeria.dz